نظرات نقدية في الاقتصاد الإسلامي

الأستاذ الدكتور حمزة حمزة
رئيس قسم الفقه الإسلامي وأصوله
كلية الشريعة جامعة دمشق

أطرقت مفكرا في موضوع الاقتصاد الإسلامي لأسطر فيه أحرفا مهمة عن أهمية الاقتصاد الإسلامي لعلي أقبض فيه على ما يشار إليه أنه عصبه، ولكني أحسست أنني سائر في ضباب كثيف خلاله أشياء مختلفة مؤتلفة ومتباينة لا أكاد أستبينها.

ولاشك أن الاقتصاد عموماً مهم، وإن من يجيب على هذا السؤال بالسلب فإنه متهم لا تمت آراؤه إلى الأرض بصلة. فهل من شك أن حضارة قامت على أسسها ودامت قرونا طويلة ووصلت في قوتها الاقتصادية مبلغا من القوة بحيث لا يمكن الغمز بقناتها بين أمم الأرض أن لا يكون الجانب الاقتصادي فيها غير مهم.

ولا جدال كذلك أن الاقتصاد في الحضارة الإسلامية كان له دور مهم جريا وراء منطق الأشياء في تقييم الأمور، ويدل على ذلك النثريات التاريخية، والأدبيات العربية من فقه وغيره تناولت هذا الجانب صراحة أو دلالة. ولكن لم يعرف باسم الاقتصاد الإسلامي رغم انه مبني على الدين عقيدة وممارسة عملية.

ومهما قيل إن للتاريخ سننا لا تتخلف، ولكن المسألة قد تختلف في الحاضر عن الماضي لسبب ما. فلذا يمكن القول بان منهج التعامل في الاقتصاد الإسلامي فيه مزيج من تفاصيل لها ظلال الحاضر التي لها مذاق آخر غير الذي للتاريخ. فلئن كان للتاريخ سلطانه على النفوس، وحكمه على ما يحدث في آتي الأيام فقد تختلف ظروف اليوم لعامل من العوامل، وتأخذ التطورات التي تحدث منحى آخر، ويكون اللاعب في مضمار مختلف، فتختلف القواعد، وترسي استراتيجيات التعامل في صورة أخرى، وهذا بلا شك الفرق بين الماضي والحاضر.

واليوم، ها قد تفطرت الجهود عن اقتصاد اخذ اسما جديدا لم يكن الناس بحاجة إليه قبل، وسمي اقتصادا إسلاميا. ترى فما الاقتصاد؟ وما الإسلامي؟ وهل هذه النسبة كانت مفقودة من ذي قبل أم إن الضرورات الوقتية هي التي اضطرت الناس إلى إطلاق هذا الاسم عليه؟ فلعل الجواب هو الثاني.

في الحق،إن الضرورة التي اقتضت هذه التسمية كانت لملء هذا الفراغ العقدي الهائل الذي سببه زوال نظام اقتصادي عامل من الوجود مما أثر في حياة الناس من ناحيتين، الأولى تتمثل بتمني وجود اقتصاد مبني على أساس اعتقادهم في الدين، وأسلوب حياتهم بموجبه في الممارسة اليومية، والثانية تتمثل برغبة أولئك في سحب الكتلة النقدية الهائلة النائمة خارج استثمارات البنوك الربوية التي يحرم الدين من الاستثمار فيها. رغبتان لا أقول فيهما إلا أنهما متداخلتان؛ رغبة تريد أن تعيش الفكرة في الممارسة العملية ورغبة تريد أن تستفيد من الكتلة النقدية بحال ما. فكيف يتصور انضمام الرغبتين كلتيهما لبعضهما بعضا في نقطة التوازن؟ ههنا بيت القصيد.

ولقد تعددت الخبرات وبدأ العلماء والمختصون في نشاط علمي وعملي تكللت جهودهم بعد عقود من الزمن لتصبح ذا صوت في أصقاع الأرض، انه الاقتصاد الإسلامي، تمييزاً له عن الاقتصاد الراهن الذي لا يتبنى وجهة النظر الإسلامية.

وقبل أن استطرد في الموضوع ينبغي التنبه إلى أمرين:

الأمر الأول- إن ما يقال عنه الاقتصاد الإسلامي إنما تجلى في مؤسسة واحدة هو المصرف الإسلامي، وإن المصرف مؤسسة مالية وظيفتها الرئيسية تدوير رأس المال بين طرف مالك وطرف مستفيد. وقديما عرفت الحضارة الإسلامية وظائف المصرف لكن بمفهوم مختلف وهو تأمين حركة المال والتسهيلات المتعلقة به في حاجات السوق التجارية، ولم يكن المصرف مؤسسة لتدوير رؤوس الأموال من يد إلى يد في سوق يحتاج إلى كتل نقدية هائلة قد تمثل دول إقليم كبير أو عدة أقاليم، وأما الاقتصاد الإسلامي خارج نطاق مؤسسة المصرف فليس له وجود مؤسساتي فضلا عن وجوده في التصور، وليس كلامي فيه.

الأمر الثاني- إن أكثر من يتكلم في الاقتصاد الإسلامي انما يتكلم في المعاملات المالية ولعل الغرض هو محاولة تصحيح أمر واقع في المصارف الربوية، وكثيراً ما سمعت من نفسي أو من غيري ممن يقصد التنبيه على هذه النقطة ويسأل أين الاقتصاد الإسلامي والموجود هو في المعاملات المالية. وهذا السؤال حق يسأله كل من يهتم بالموضوع، ثم من واجب القائم بمهمة البحث أو العمل في الاقتصاد الإسلامي أن يوضح هذه النقطة بالجواب الشافي. إن من كلف نفسه وانخرط في الاقتصاد الإسلامي، وجزاه الله خيراً، انما وضع نفسه تحت المسؤولية فإما أن يعتق نفسه من المسؤولية أو يوبقها.

وليس لي في هذا المقام إلا أن أسجل أهم الملامح العامة التي تتصف بها هذه الجهود التي اختصرت تحت مسمى الاقتصاد الإسلامي:

١. يدفع إلى هذا النوع من الاقتصاد زخم العقيدة في نفوس الجماهير المسلمة التي تتمنى وجود اقتصاد تقتضيه العقيدة ينسجم مع أسلوب الحياة التي تمليها تعاليم الدين الحنيف. نعم إنها الفكرة الدافعة التي تنبع نارا من الحماس في النفوس المؤمنة.

٢. إذا كانت العقيدة والإيمان هي سر الينبوع الذي يمد عاطفة الحب للاقتصاد الإسلامي فلا تجد الفكرة تحقيقا لها في الوجود إذا لم يوجد صدى من الطرف الآخر الذي يملك الكتلة النقدية. فالمسالة تقوم أساسا على هاتين الفكرتين الدافعتين للحركة الاقتصادية الإسلامية. الإيمان الذي لا تنفك عنه النفس المؤمنة في طموحاتها، والثمرة التي يرغب فيها من يملك راس المال. وهما ليستا على قوة واحدة وفلسفة واحدة. زخم العقيدة جماهيري غامض لأنه عبارة عن عاطفة فكرة لا تعرف سبل تحقيقها في تفاصيل الحياة المعاملاتية المعقدة. وطموح رأس المال واقعي، محدد الهدف، متشبث، أمير التصرف، لان المال احد وجهي الإمارة، وقل فيها ما شئت فلا تعبّر إلا عن بعض من قوة جموحها. ولكل منهما منحى انحراف، ولعل منحى انحراف الجماهير المندفعة التخلي عن المشروع إذا حصل ادنى شك في المؤسسة التي ترى فيها مكانا أمينا لتحقيق فكرتها، وان منحى انحراف مالكي الكتلة النقدية ذو اتجاهين: اتجاه الرغبة في تأكيد هويتها التي بدت بها أمام الجماهير بأي طريق كان، واتجاه الرغبة في تحقيق الربح بأي طريق كان.

٣. سيادة عقلية التأييد الجامحة، إذ إن من أحب الاقتصاد الإسلامي (في واقع اليوم) انما يدافع دفاعا يصرفه عن رؤية الأخطاء، وهذه الطريقة من الدفاع قد تعمي ملاحظة الأخطاء وإجراء النقد الذاتي عليها. وإن كل عمل دوامه في تلافي الأخطاء الواقعة فيه. ويقابل عقلية التأييد هذه عقلية الشجب الماحقة التي يغمض صاحبها عينيه عن الحسنات والميزات فلا يرى في العمل سوى الخطأ.

٤. ملاحقة الأخطاء الهامشية وتعلمون أن كل عمل كبير قد يلاحظ فيه الخطأ البسيط والهامشي الذي لا يطغى على كل العمل. فالنقد الذي يجري فيه هامشي أيضاً فلا ينبغي أن يجعل ركنا في تقييم العمل.

٥. الخلط بين ظاهرتين، واعني به الخلط بين الاقتصاد والمعاملات المالية ولا أذهب هنا في التحري أبعد بحثا عن أولية كل منهما في الوجود، هل المعاملات المالية هي السابقة أم الاقتصاد هو السابق؟ لأني على قناعة أن الجدلية بينهما تأثيرا وتأثرا أمر أكيد ولكن الشائع أن الفكرة الاقتصادية هي التي تطرح أولا ثم تجري محاولة البحث عن الحلول الشرعية لها. وآمل أن يوجد شخص اقتصادي له تصور اقتصادي ملموس وله عقلية فقهية ملموسة أيضا يجمع بين الأمرين، ولا اشك أن هذه هي عقلية الاجتهاد والعقل بهذا المعنى واحد لا يختلف.

٦. العقل البراغماتي والعقل العملي استعمل هنا هذين الاسمين لغرض التمييز بين ظاهرتين قد يحدث بينهما خلط كبير. فلأن يكون المرء بعقل براغماتي شيء وأن يكون بعقل عملي شيء آخر. فالعقل العملي عقل باحث عن الثمرة فيما يعمل، ثمرة للعمل الذي يقوم به في الاقتصاد تلك الثمرة التي تتجلى في مظهر المؤسسات الاقتصادية القائمة على التصور الإسلامي الواضح وما الجدل الذي يدور الآن في وجود المصارف الإسلامية وعدم وجودها انما هو مظهر للبحث عن الثمرة العملية لما هو مطروح في هذا الموضوع، والخيط الإسلامي فيه الذي يميزه عن غيره دقيق يدق فيه النظر وبناء عليه يجل فيه الخطأ. وينبغي أن لا يغيب عن البال أن المؤسسة الإسلامية العاملة الآن تحت اسم المصرف الإسلامي صورته مختلطة مع المؤسسات البنكية التقليدية، على الرغم من الجهود الواضحة المبذولة لتوضيحها للجمهور.

وهل العقل العملي يختلف عن العقل البراغماتي؟ إن العقل البراغماتي هو العقل العملي ولكن بزيادة وهي أن العقل البراغماتي عقل ليس له قيمة في معايير الأخلاق والمثل، متقلب حاكم على المبدأ والدين والأخلاق، فهو مذموم. وأن العقل العملي لا يخرج عن المثل العليا والقيم الدينية والخلقية.

٧. وأخيرا ظهرت بعض الجهود التي تحاول الكتابة في أعلام الاقتصاديين الإسلاميين بل محاولة تصنيفهم في طبقات .

إن التفكير في الطبقات له دلالة علمية واضحة وهي أن الطبقة مؤشر يدل على وجود نقلة علمية معرفية منهجية في حقل معين من حقول العلم، أي إن الطبقة تعبر عن وجود حقيقي له سماته العلمية المحددة الواضحة التي تنعكس على مضمون الاقتصاد الإسلامي لا تكون إلا بعد جهود من البحث العلمي المستقر. إن الاقتصاد الإسلامي لعمري مسكين تعجل فيه الناس بأمور قد كانت لهم فيه أناة. فهل تحرر مفهوم الاقتصاد الإسلامي من غيره حتى تتكون الطبقات؟، إن العاملين في حقل الاقتصاد الإسلامي إن هم إلا طبقة واحدة، والطبقة قد تتكون من الكبير والصغير ضمن رحلة علمية. فهل تكونت سمة الطبقة في الاقتصاد الإسلامي؟. إنها العجلة هي التي تدفع من ينشط في موضوع ويحاول أن يفكر فيه بأي شيء كان ولو كان لا يمثل الواقع.

وبعد، إن الجهد العلمي ليس خطأ، بل هو أمر مطلوب، ولكن دع الأيام تقول في العمل العلمي قولها، ودع النقد العلمي الرصين يحكم ، وما النقد العلمي الهادف إلا محاولة لا تذهب سدى لأن غرضه صحيح وعمله ستنتج آثاره عما قريب.